



# بذور الابتكار

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء  
من التغلب على الفقر

إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً

الموارد الطبيعية التكنولوجيا وإنتاج الخدمات المالية الأسواق وسلاسل القيمة فرص العمالة غير الزراعية التسيير والسياسات



## إعادة التمويل تربط المصارف بالعملاء الريفيين في أرمينيا ومقدونيا ومولدوفا، يجعل رأس مال إعادة التمويل ذو التكلفة المنخفضة من الاستثمارات الريفية أمراً جذاباً ومربحاً للمصارف المحلية ويعمل على الحد من الفقر الريفي من خلال تحفيز النمو الاقتصادي

إعادة التمويل جزء من نهج جديد اعتمده الصندوق لدعم الاستثمارات الريفية في أرمينيا ومقدونيا ومولدوفا. وتتشابه عمليات إعادة التمويل في البلدان الثلاثة. إذ يتم إنشاء وحدة صغيرة وشبه مستقلة لإعادة التمويل في الوزارة المعنية وتحصل على قرض حكومي يموله الصندوق. ثم تختار الوحدة المصارف - التي تسمى المؤسسات المالية المشاركة - والتي ستستخدم مرافق إعادة التمويل والأموال لتقدم بدورها القروض للعملاء الريفيين. وفي المعاملات اليومية، تبدأ العملية حيثما يتلقى المصرف طلباً للحصول على قرض من عميل ريفي. وإذا تمت الموافقة على الطلب، يُرسل المصرف وثائق القرض مرفقة بطلب إعادة التمويل المعني. وإذا كان القرار بالإيجاب، يحوّل المرفق الأموال إلى المصرف لتمويل قرض العميل الريفي.

### البلدان:

أرمينيا ومقدونيا ومولدوفا.

### المستفيدون المباشرون:

صغار المزارعين، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعاطلون عن العمل في المناطق الريفية.

### النتائج:

- عجلت إعادة التمويل في دخول المصارف المحلية إلى الأنشطة المتعلقة بالزراعة.
- زادت المبيعات وفرص العمالة لدى الشركات الممولة زيادة كبيرة.
- زاد دخل الأسر الريفية إلى حد كبير مع قيام صغار المزارعين ببيع منتجاتهم أو تأجير أراضيهم إلى شركات أكبر.

### الدروس الرئيسية:

- المعايير القائمة على السوق (لتنمية أسواق مالية ريفية جديدة) والسياسات الحكومية (لإنشاء مؤسسات جديدة تحكم عملية إعادة التمويل برمتها) عاملان أساسيان للنجاح.
- إعادة التمويل وفرت فرصة مباشرة منخفضة التكلفة وقليلة المخاطر للمصارف المحلية للدخول إلى الأسواق الريفية. وحالما تكتسب المصارف المهارات الملائمة، يمكنها خدمة عملائها الريفيين باستخدام أموالها الخاصة.

## معلومات أساسية

### المصادر:

مرافق إعادة التمويل: الصندوق يتحدث ابتكاراً في تمويل التنمية الريفية (الصندوق، 2008)  
أسماء المشروعات:

مشروع تنمية الخدمات المالية الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة (مولدوفا)  
مشروع الخدمات المالية الزراعية (مقدونيا)  
برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية (أرمينيا)

### تاريخ بدء المشروعات:

2001 (مولدوفا)، 2003 (مقدونيا)،  
2006 (أرمينيا)

### للاتصال:

السيد Henning Pedersen، شعبة الشرق الأدنى  
وشمال أفريقيا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
(البريد الإلكتروني: h.pedersen@ifad.org)

## صفحات الويب

عمليات الصندوق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفي أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً:

<http://www.ifad.org/operations/projects/regions/pn/index.htm>

مذكرات التعلم في الصندوق:

<http://www.ifad.org/rural/learningnotes/index.htm>

مرافق إعادة التمويل (نشرة الصندوق):

<http://www.ifad.org/pub/pn/financing.htm>

دراسات الحالة في الصندوق:

<http://rpr.ifad.org/node/248>

(اسم المستخدم وكلمة السر: "guest")

## معلومات أساسية

لقد هزت تغييرات جذرية النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية للبلدان المستقلة حديثاً في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق بعد انهيار الاشتراكية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. وكان التحول من نظم الاقتصاديات تدار مركزياً يعني أن على الاقتصادات الناشئة أن تنشئ مؤسسات ونظماً جديدة بالكامل. وفي البداية، اتبعت تدخلات الصندوق في الأسواق المالية للبلدان المستقلة حديثاً نماذج راسخة تقوم على خطوط الإقراض أو دعم التمويل الصغرى. ومع تطور النظم المالية لهذه البلدان، تمثل التحدي في البحث عن نهج أفضل وأنسب. وقد وضع الصندوق طريقة ابتكارية لاستدامة الاستثمارات الريفية، لتحويل الدعم إلى النظم المالية القطرية ككل وضخ رأسمال استثماري طويل الأجل من خلال قروض مقدمة بشروط تيسيرية للغاية إلى هذه النظم بغية إسراع عجلة النمو الريفي.

وقد بدأت عمليات إعادة التمويل في مولدوفا ومقدونيا وأرمينيا في أعوام 2001 و 2003 و 2006، على الترتيب. وتشكل قروض الصندوق ومنحه إلى مرافق إعادة التمويل هذه جوهر استثماراته في هذه البلدان.

## العناصر المتفرقة لإعادة التمويل

يتراوح حجم قروض إعادة التمويل من 2 000 إلى 150 000 دولار أمريكي (200 000 يورو في مقدونيا). ويهدف ذلك إلى تلبية احتياجات جميع الجهات الفاعلة في سلاسل الإمداد الريفي - من المزارع إلى شركة التصنيع. وتتباين سياسات أسعار الفائدة المفروضة على إعادة التمويل والإقراض تبايناً كبيراً في مختلف أنحاء البلدان وهي تتواءم مع معايير السوق والسياسات الحكومية في وقت إجراء التدخل المعني. أما السياسات المتعلقة بمخاطر الإقراض وضمائنه فهي متشابهة في جميع البلدان الثلاثة. فالمصارف تتحمل مخاطر الإقراض بالكامل وهي التي تضع متطلبات الضمان. وتشجع مرافق إعادة التمويل المصارف على القبول بضمائناً ميسرة (كالأراضي غير المسجلة، وأصول الأعمال الصغيرة، والأصول الاسرية)،

ولا سيّما من المزارعين. ونتيجة لعمليات إعادة التمويل، تتجه المصارف في البلدان الثلاثة نحو انتهاج سياسات ضمانات أكثر مرونة وأيسر للعملاء.

## من التشكك نحو الحماس

قوبل مفهوم إعادة التمويل بالتشكك في بداية الأمر. غير أنه نجح بما يتجاوز التوقعات في أن يصبح أداة التمويل الرئيسية التي تدعم الاستثمارات الريفية في جميع البلدان الثلاثة. ووصل المجموع التراكمي لإعادة التمويل، منذ أن بدأ، إلى 22.6 مليون دولار أمريكي في مولدوفا، و 11.5 مليون يورو في مقدونيا، و 7.1 مليون دولار أمريكي في أرمينيا - كما وصلت معدلات السداد إلى 98.5 في المائة، و 96 في المائة، و 98 في المائة، على الترتيب.

وقد أدى نجاح هذا النهج الجديد مؤخراً إلى جذب تمويل مشترك كبير. فعلى سبيل المثال، خصص البنك الدولي مبلغ 21.2 مليون يورو لمرفق إعادة التمويل في مقدونيا، ومبلغ 20 مليون يورو من المصرف الأوروبي للاستثمار، ومبلغ 850 000 دولار أمريكي من الوكالة السويدية للتنمية الدولية. كما خصص لمرفق إعادة التمويل في أرمينيا مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي من البنك الدولي، ومبلغ 8.5 مليون دولار أمريكي من مؤسسة تحدي الألفية.

## الأثر على المزارعين

في مولدوفا، يقدر تقرير الإنجاز لمشروع تنمية الخدمات المالية الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة بأن 8 500 من المزارعين و 220 من الشركات الزراعية قد أتيج لهم الوصول إلى الأسواق من خلال بيع منتجاتهم إلى شركات ممولة من صندوق تنمية المشروعات الصغيرة التابع للمشروع. إضافة إلى ذلك، كان للقروض المقدمة من خلال إعادة التمويل أثر غير مباشر على السكان الريفيين ذوي الدخل المنخفض. وقد عادت أنشطة هذا الصندوق بالفائدة على نحو 26 500 أسرة ريفية بحسب التقديرات من خلال تمكينها من تأجير أراضيها إلى مزارعين يعملون على نطاق أوسع يمولهم المرفق. وفي مقدونيا، يظهر تقييم الأثر للسنة الأولى بعد صرف القروض بأنه،

بالنسبة لعينة شملت 934 مزارعاً مقترضاً، فقد زاد متوسط دخلهم الأسري من الأعمال بنسبة 30 في المائة. وأظهرت عينة أصغر شملت 301 من المقترضين للسنة الثانية أن متوسط دخلهم زاد بنسبة 60 في المائة خلال السنة الأساسية.

أما في أرمينيا، فيُظهر مسح الأثر لعام 2007 أثراً إيجابياً جيداً على المزارع الممولة من خلال مرفق إعادة التمويل. وعلى مدى فترة السنتين التي شملها المسح، زادت عائدات الأسر ذات المزارع الصغيرة بنسبة 168 في المائة في السنة الأولى وبنسبة 17 في المائة في السنة الثانية. وقد استخدمت المزارع الصغيرة المزيد من الأيدي العاملة مع توسع العمليات، بحيث زاد متوسط الاستخدام من 31 يوم عمل موسمي للمزرعة الواحدة في السنة إلى 150 يوم عمل للمزرعة الواحدة بحلول عام 2007.

## التكرار وتوسيع النطاق

لقد فاق أثر الاستثمارات الممولة على دخل المزارعين والشركات وسلاسل القيمة الريفية جميع التوقعات. فنموذج إعادة التمويل القائم على السوق في التمويل الريفي يتمتع بفوائد عديدة تجعل منه خياراً مهماً للتدخلات المقبلة في قطاع التمويل على نطاق العالم بأسره. وعلى الرغم من أن مرافق إعادة التمويل تكلفت بالنجاح في هذه البلدان الثلاثة، يتطلب تكرارها في البلدان والأقاليم الأخرى أن يتشارك الصندوق مع عدد من المؤسسات المالية المدارة والمنظمة بصورة جيدة، ولديها اهتمام قوي بتوسيع عملياتها في المناطق الريفية.

## ملاحظات

.....  
.....  
.....  
.....